تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا(المشاكل والحلول)

عمر مفتاح الساعدي^{1*}،

¹ كلية الاقتصاد . جامعة سرت ،(ليبيا)،

The deteriorating economic situation in Libya (problems and solutions)

Omar Miftah Al-Saadi^{1,*}

¹ Faculty of Economics - University of Sirte, (Libya)

تاريخ الاستلام: 2020/10/12؛ تاريخ القبول: 2020 / 12/18؛ تاريخ النشر: 2020/12/31؛

ملخص: - هدفت الدراسة لتحديد الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الليبي وأثر ذلك على مستوى معيشة الأفراد، من ثم وضع السياسات والاستراتيجيات الواجب إتباعها للتخفيف من حدة الأزمة، وتأثير الاعتماد على مورد واحد في تمويل الميزانية العامة للدولة. - حيث توصلت الدراسة إلى أن أوجه الإنفاق لم تكن موضوعه وفق سياسات اقتصادية سليمة، وكذلك الانقسام السياسي كان له دور كبير في انهيار السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية والتجارية)، أيضا الفساد الذي استشرى بسبب سوء الإدارة أدى إلى تفاوت طبقات المجتمع بشكل كبير.

الكلمات المفتاح: اقتصاد ، الأزمة ، التمويل ، الميزانية ، النفط

تصنيف JEL : E4؛ H61؛ F3

Abstract: The study aimed to determine the crisis the Libyan economy is going through and its impact on the standard of living of individuals. Then set the policies and strategies to be followed to alleviate the severity of the crisis, and the effect of relying on a single resource in financing the state's general budget. As the study found that the spending aspects were not set according to correct economic policies, as well as the political division had a major role in the collapse of economic policies (monetary, financial and commercial), Also, the corruption that has spread due to the mismanagement has led to a significant and remarkable disparity in society's classes

Keywords: Economy ; crisis ; finance ; budget ; oil.

Jel Classification Codes : E4؛ H61؛ F3

I- تمهيد :

يعتبر الاقتصاد الليبي أحد الاقتصاديات النامية والتي تعاني من اختلالات كثيرة تتمركز في هيمنة القطاع النفطي الذي يسيطر على إجمالي حجم الصادرات وذلك على حساب التخلف النسبي في الأنشطة الإنتاجية الأخرى خصوصاً الصناعة وضعف الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل، حيث أن هذا الضعف أتاح الفرصة للقطاع الخدمات في استيعاب الجزء الأعظم من العمالة في أنشطة منخفضة أو عديمة الإنتاج.

ومن المعروف أن النفط في ليبيا يشكل نسبة 75 في المائة من إجمالي الصادرات، إضافة إلى انخفاض متوسط دخل الفرد والذي يعتبر المقياس الأساسي في تصنيف الدولة نامية أو متقدمة.

وبالتالي النهوض بالاقتصاد الليبي يتعين وضع إطار عام جديد للسياسات الاقتصادية والعامية يؤسس على فهم وإدراك لواقع الاقتصاد الليبي وتشخيص للمشاكل التي يعاني منها، وينطلق من تقييم ومراجعة للسياسات الاقتصادية القائمة المعتمدة لدى القطاعات والمؤسسات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي إتباع الآتي:

- تشخيص واقع الاقتصاد وتحديد مقوماته واستعراض المشاكل الهيكلية والمستجدة التي يعاني منها الاقتصاد.
- تحديد المشاكل الاقتصادية القطاعية والنوعية المرتبطة بما يمكن اقتراحه من سياسات اقتصادية سواء كانت مالية أو نقدية أو تجارية.

- تحديد المشاكل الاقتصادية وفقاً لخطورتها من ثم تحديد أولويات المعالجة حسب كل مؤسسة والموارد والمتطلبات اللازمة لتنفيذ كل سياسة.

- تحديد القدرة الزمنية اللازمة لتنفيذ تلك السياسات سواء كانت الفترة قصيرة أو متوسطة أو طويلة.

مشكلة الدراسة

تنحصر مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة التالية:

1- مدى تأثير الاقتصاد الليبي بالأزمة الراهنة التي تعصف به من الداخل وتأثره بالأزمات الخارجية؟

2- قدرة الاقتصاد الليبي على مواجهة التحديات من خلال وضع سياسات ملائمة لذلك؟

3- عواقب توجيه عوائد الاقتصاد لحل المشاكل المزمنة حالياً ومدى تأثير القطاعات الأخرى؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أن الاستمرار في وضع حلول مؤقتة يزيد من حدة الأزمة في المدى الطويل، وبالتالي لابد من وضع سياسات مالية نقدية تجارية سريعة تؤدي إلى حل كل المشاكل التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة سواء مشكلة السيولة وانخفاض سعر الصرف وغيرها من المشاكل.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1- توضيح المشاكل الحالية التي يمر بها الاقتصاد الليبي وتأثيرها على مستوى معيشة الأفراد.

2- تحديد الآليات والاستراتيجيات والسياسات اللازمة التي يجب إتباعها للتقليل من حدة الأزمة.

3- معرفة الدخل المتأتى من عوائد النفط وتوزيعه بطريقة تحقق نوع من التحسن في مستوى المعيشة.

فرضية الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة من أن هناك علاقة بين المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد (كالسيولة وانخفاض قيمة الدينار الليبي) مع مستوى الرفاه والنمو الاقتصادي.

هيكلية الدراسة

لغرض توضيح موضوع الدراسة قسمت إلى ثلاث مباحث، تناول الأول واقع الاقتصاد الليبي والثاني الأسباب الرئيسية لتدهور الاقتصاد الليبي، والثالث الحلول الواجب إتباعها للتقليل من حدة الأزمة، وذلك من خلال التقارير الشهرية الصادرة من مؤسسات الدولة

1. الإطار النظري للدراسة

1.1 واقع الاقتصاد الليبي

كثرت الحديث هذه الأيام على ما يعانيه الاقتصاد الليبي من أوضاع متردية وصلت حد التآزم، وينعكس ذلك جليا على مظاهر الحياة الاقتصادية في ليبيا حيث بدأت تتكشف مظاهر الأزمة مع منتصف العام 2014 وصارت الحال تشتد كل يوم جديد إلى أن وصلت إلى ما فيه الآن من شبه انسداد مالي واقتصادي، للأسف الشديد إن ظلال هذه الأزمة القاتمة قد أُلقت بثقلها على المواطن العادي حيث إصابته في محور معيشته الأساسي مما جعله يعاني بشدة من اثر ذلك وانعكس بوضوح على مستوى عيشه البسيط حين وجد نفسه شبه عاجز على مجاراة الانحدار الخطير في قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية والارتفاع السريع في أسعار السلع الضرورية التي ما عاد قادرا على ملاحقتها.

لقد تشكل الاقتصاد الليبي بصورة واضحة بعد الاستقلال وتأسيس الدولة الليبية، ولقد كان في بداية الخمسينات ضعيفا ويعتمد بالأساس على بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والسلمكية بالإضافة إلى العوائد الضريبية والجمركية، ومع اكتشاف النفط وبداية تصديره شهد الاقتصاد الليبي انتعاشا ملحوظا، غير انه يمكن القول انه ومنذ ذلك الحين بدأ الاقتصاد الليبي يتجه إلى الاعتماد شبه الكامل على النفط باعتباره المصدر الأساسي للدخل، وهذا ما جعل الاقتصاد الليبي اقتصادا ريعياً وغير متنوع المصادر الذي يشكل في الواقع مجازفة خطيرة على مستوى الاقتصاد الوطني محفوفة بالمخاطر فارتهان اقتصاد البلد بمصدر النفط فقط يجعل تأثير الأزمات التي يتعرض لها إنتاجا وبيعا تأثيرا كبيرا يرتبط بمستوى الأسعار الذي يتأرجح انخفاضا وارتفاعا مما يتوجب توظيف ثروة النفط لفتح مصادر جديدة موازية تدعم الناتج المحلي وهو مع الأسف ما لم يتم توظيفه خلال العقود الماضية بعد عقد الستينات بداية الإنتاج الفعلي للنفط في ليبيا وبمعدلات اقتصادية مجزية. ويكفي أن نشير إلى إن نسبة مساهمة النفط في الميزانية العامة للدولة الليبية تتراوح بين 91% إلى 95% من إجمالي الميزانية وإن نسبة النفط من إجمالي الصادرات الليبية قد بلغت حوالي 97% في بعض السنوات(الرقيق، 2017

II - الطريقة والأدوات :

عرض توضيحي للإيرادات

فيما يلي عرض للإيرادات والمصروفات الفعلية خلال السنوات 2010-2016 بالمليون دينار ومنها يتضح جليا أن الإيرادات الكلية قد بلغت ذروتها عام 2012 حيث وصلت إلى حوالي (70.13) مليار دينار وبدأت في التناقص خلال الأعوام التالية 2013 و 2014 و 2015 و 2016 وبلغت حدا أدنى حوالي 8.595 مليار دينار فقط. كما يلاحظ أيضا معدل الانحدار الكبير في الواردات غير النفطية والتي كانت في سنة 2010 حوالي 5.79 مليار دينار لتراجع إلى 1.9 مليار دينار فقط خلال سنة 2016

جدول رقم(1) يوضح إيرادات للاقتصاد الليبي خلال فترة (2010-2016)

البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات الكلية	61503.1	16813.3	70131.4	54763.6	12543.3	16843.4	8595.2
إيرادات نفطية	55731.0	15830.1	66932.3	51775.7	19976.9	10597.7	6665.6
إيرادات غيرن	5790.1	983.2	3199.1	2987.9	1566.7	6245.7	1929.7

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير مصرف ليبيا المركزي.

التعليق :

الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الليبي بسبب الأحداث 2.1

لأن الاقتصاد الليبي يعتمد كلياً على مصدر واحد وهو النفط والذي يشكل حوالي 95% من الإنتاج المحلي لذلك يكون طبيعياً تأثيره المباشر والجوهرى بأي تأثير يطرأ على إنتاج النفط وحيث أن الإنتاج الطبيعي للنفط خلال السنوات 2006-2010 متوسطه كان تقريبا بمعدل 1.65 مليون برميل يوميا فقد تأثر هذا الإنتاج في العام 2011 نتيجة الأحداث وانخفض إلى حوالي 0.5 مليون برميل فقط ثم ارتفع في 2012 حتى وصل إلى 1.5 مليون برميل يوميا ونتيجة لاستمرار الفوضى واندلاع الصراعات الأهلية في البلد انخفض معدل الإنتاج إلى 1.0 مليون برميل يوميا في عام 2013 ثم تسبب إغلاق الموانئ والحقول النفطية في الربع الأخير من عام 2013 من قبل ميليشيات مسلحة تدعي إنها من حرس المنشآت إلى تدني معدل الإنتاج حتى وصل إلى حوالي 350 ألف برميل يوميا تقريبا خلال 2014 و2015 و2016).

3.1 الأسباب الرئيسية لتدهور الاقتصاد الليبي

مشاكل كثيرة شهدتها الاقتصاد الليبي خلال السنوات الماضية تمثلت في التدبذب في الإنتاج النفطي وصادراته اليومية، وإضافة إلى عمليات فساد كثير بين غسيل الأموال وفتح اعتمادات وهمية بدل من استجلاب البضائع المنفعة عليها عند فتح الاعتمادات، إضافة إلى الانقسام الداخلي الذي أثر بشكل كبير في ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات البطالة. وتنحصر الأسباب الرئيسية لتدهور الاقتصاد الليبي بمجموعة من الأسباب (رامي التلغ، بوابة افريقيا، 2019).

-اعتماد أكبر ميزانية في تاريخ ليبيا وكان ذلك في عهد حكومي الكيب وزيدان والتي وسعت بند النفقات العامة التي تركزت في باب الإنفاق وباب الدعم في الميزانية التي لم يستوعبها حجم الاقتصاد الذي يستهلك أكثر ما ينتج، ومنها بدأت أعراض التشوه تظهر بشكل سريع.- الصراع السياسي الذي بدوره قسم الاقتصاد إلى سلطتين نقديتين أحدها في الشرق وأخرى في الغرب.

- والعامل المهم الذي كان له دور كبير هو توقيف تصدير النفط مما أدى إلى تدهور قيمة العملة المحلية. فبعد توقف تصدير النفط جعل المصرف المركزي يقف عاجزاً عن الدفاع عن الدينار، الأمر الذي أدى إلى تدهور قيمته في السوق الموازي وبدأ في الانخفاض بشكل سريع.

- تدهور الوضع الأمني وعدم إيجاد توافق سياسي فقد المواطن ثقته في القطاع المصرفي الذي يعاني من تدفق رؤوس الأموال خارج الحسابات المصرفية مع العجز في تمويل طلبات السحب مخلفاً أزمة سيولة نقدية جعلت المصارف التجارية تغلق أبوابها، والأخطر من ذلك فأن هذه الأموال ذهبت إلى طبقة معينة فأصبحت فئات كثيرة تكتنز الملايين من الدينارات وفئة لا تمتلك قوت يومها. إضافة إلى احتمالية هروب هذه الأموال عبر الحدود في غياب الأوضاع الأمنية وغياب الرقابة وكثرة الفساد والرشوة، كذلك قيام المصرف المركزي في الشرق بطباعة عملة والمركزي في الغرب بطباعة عملة أخرى في اقتصاد غير منتج تسبب ذلك في ارتفاع معدلات التضخم وهبوط قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية.

III- النتائج ومناقشتها :

يبلغ حجم الاقتصاد الليبي نحو 80 مليار دولار (2010) وهو يعتمد على قطاع النفط ويدرار مركزيا. وقد تأثر الاقتصاد الليبي سلبيا بفترة العقوبات الدولية في فترة الحصار خلال التسعينات، وقد عملت الحكومة الليبية إلى تفعيل الإصلاحات الاقتصادية بعد رفع العقوبات الدولية سنة 2003 والأميركية سنة 2004 عن ليبيا. واتخذت الحكومة الليبية عدة اجراءات لتقوية دور القطاع الخاص فخفضت أسعار الفائدة لتشجيع الطلب على القروض من قبل القطاع الخاص، وشجعت الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ووضعت قانونا جديدا للضريبة، وألغت الامتيازات الجمركية للمؤسسات العامة، وخفضت الضرائب على الواردات .

أن تركة التحول الاشتراكي راكمت الكثير من المشاكل الاقتصادية التي أوصلت النشاط الاقتصادي إلى حالة من الشلل كان لها أكبر الأثر على تدني مستويات المعيشة لدى شريحة واسعة من الليبيين ارتبطت بشكل مباشر في تحول غالبية السكان عالة على الدولة من خلال ارتباط مصدر رزقهم بالمرتبات والمعاشات التي تصرف من الخزنة العامة أو عن طريق الشركات التابعة للقطاع العام والتي أخفق معظمها في النجاح بالمعايير الاقتصادية المعروفة. وبالرغم من التحولات التي يشهدها الاقتصاد الليبي خلال الأعوام الخمس الماضية، إلا أن النشاط الاقتصادي لا يزال ضيق جدا، ولا تزال هناك العديد من القيود على حركة رؤوس الأموال وحركة السلع، كما أن الأوضاع المعيشية لمعظم الليبيين لم تتحسن

يجري في ليبيا دعم أسعار عدد من السلع الغذائية الأساسية، حيث تباع للمواطنين بأقل من سعر التكلفة، ويتم أيضا دعم أسعار الوقود والكهرباء كما أن خدمات التعليم والصحة تقدم مجاناً.

1. الحلول الواجب إتباعها للتقليل من حدة الأزمة

- تنفيذ برنامج الحوار والمصالحة الوطنية وتشكيل حكومة وطنية ذات قدرات وكفاءات عالية بمعايير عالمية وإعادة تنظيم الجيش والشرطة والمؤسسات الأمنية وتدوير الاقتصاد وإقرار الدستور والتشريعات المنظمة للدولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي والسياسي والبدء في التحول من الفوضى إلى الدولة. وتأسيس قوة أمنية وعسكرية واحدة تتبع الدولة تفرض الأمن وتطبق القانون تتبع الدولة. والعمل على إنهاء كل الصراعات الأيدلوجية والسياسية والجهوية وتصفية الإهاب والتطرف.

- معالجة التضخم: التضخم المرتفع وغير المستقر يقلل من النمو بما يخلقه من مناخ اقتصادي غير مستقر يتسبب في تشويه الأسعار النسبية ويستهلك الموارد. كما إن التضخم يلحق الضرر بأصحاب الدخل المنخفض أكثر من غيرهم. يمكن معالجة التضخم بتطبيق السياسات المالية والنقدية التي تعمل على التحكم في الإنفاق الحكومي، وتقليل عجز الميزانية وعدم تغطيته بطبع نقود أكثر (زيادة كمية العملة المتداولة) مما تزيد الناس الاحتفاظ به حتى لا ترتفع الأسعار وتؤدي إلى التضخم

الذي يقود إلى إنقاص الثروات الخاصة. حيث زادت العملة المتداولة من 7.5 مليار دينار مع نهاية 2010 إلى 15.4 مليار دينار مع نهاية 2011 وزاد التضخم من 2.5% إلى 6.1% (شامية، 2016)

- وضع سياسة مالية ونقدية حكيمة تعمل على تخصيص الموارد إلى استعمالاتها الأكثر إنتاجية أو الأكثر إلحاحاً من الناحية المعيشية، كذلك العمل على تخصيص الموارد حسب الأولويات وبأكثر معدل متوقع للعائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (مع مراعاة اللامركزية ويكون الإنفاق الحكومي وفقاً لذلك والحد من العجز المالي).

- وسياسة نقدية مستقلة تعمل على مراقبة الائتمان وتغيير الشروط المتعلقة بحجم الاحتياطي كما إن سعر الصرف الذي يعكس القوة الحقيقية للاقتصاد يساعد على النمو الاقتصادي للبلد والأخذ بتجربة التغيير المتدرج لسعر الصرف مع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية حتى يصل إلى السعر الطبيعي (ويحد من تأثير السوق الموازية).

- كفاءة و مرونة سوق العمل تعتبر ذات أهمية بالغة للاقتصاد وذلك لضمان إن العاملين يوظفون للاستخدام الأمثل والأكثر فعالية في الاقتصاد ويحفزون ليعطوا لأعمالهم أفضل ما لديهم، لذا وجب العمل على تنظيم كامل لسوق العمل وزيادة كفاءته من خلال تطوير القدرات والتنسيق والتقنين والتنظيم وتحسين بيئة العمل وزيادة قدرة التخطيط الاستراتيجي لسوق العمل بحيث يتصف بالمرونة في الأجور والانتقال من نشاط إلى آخر والمرونة في العلاقة بين العاملين وأصحاب العمل وممارسات التشغيل والإيقاف عن العمل، وكذلك تحديد علاقة واضحة بين حوافز العاملين وجهودهم لإثبات جدارتهم في العمل، وهذا يتطلب إطاراً تنظيمياً وقانونياً لتنظيم السوق وخلق إدارة كفاءة لتطبيقه، والعمل على جذب العمالة الوافدة ذات المهارات العالية والتقليل من العمالة البسيطة غير الماهرة و بناء نظام وطني لمعلومات سوق العمل وتعزيز خدمات التوظيف والاستشارة التي تسهل الحصول على معلومات فرص التدريب والتوظيف والمقابلات الشخصية للباحثين عن العمل وخاصة من الشباب والنساء المعاقين وأصحاب الحاجات الخاصة.

- زيادة كفاءة وفعالية إنتاج قطاع الطاقة وتعظيم عوائده لتمويل التنمية وسد احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، حيث يعتبر هذا القطاع شريان التنمية ومحركها وهو المورد الوحيد للميزانية العامة للدولة وذلك بزيادة الاحتياطات والقدرات الإنتاجية للقطاع بالقدر الذي يحقق أكبر عائد للاقتصاد والاستفادة من ذلك في تنمية الاقتصاد الوطني. والاهتمام بتصنيع النفط والغاز وتخطيط وتنفيذ مشروعات توليد الكهرباء من الغاز والطاقة الشمسية للاستخدام المحلي والتصدير، وإعادة هيكلة القطاع بما يكفل تكامل وتناسق مؤسساته وبما يؤدي إلى زيادة فعاليته والوصول إلى أعلى مستويات المساهمة المحلية وارتفاع مساهمة القطاع الأهلي في توفير الخدمات وأعمال المقاولات وصيانة البنية التحتية المتضررة وتوفير الحراسة والأمن اللازم وتكليف قطاع الطاقة بوضع رؤية وإستراتيجية وخطط لتحقيق ذلك.

- الاهتمام بالقطاع الخاص ودعمه وتقسيم المهام بين الحكومة والقطاع الخاص تقسماً فعالاً فتعمل الحكومة على تطوير الاقتصاد الكلي والعمل على استقراره، وتضع المنظم المناسب وتحدد اتجاه السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتنظم استغلال ثروة النفط، وتقدم الخدمات الضرورية، وتدخل في المشروعات المهمة التي يحجم القطاع الخاص عن الدخول فيها.

ويعمل القطاع الخاص على توليد الثروة من خلال الشركات والمشاريع الإنتاجية والخدمات المتنوعة. وتعيد الحكومة تقييم أولويات الإنفاق وإجراء إصلاح مالي ونقل ملكية المشروعات المملوكة للدولة إلى الملكية الجماعية والعمل على استرداد تكلفة

بعض الخدمات التي تقدمها الدولة عن طريق فرض الرسوم وبذلك تحقق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة والفعالية على صعيد الاقتصاد الجزئي.

- مراجعة وإصلاح المؤسسات والقوانين والسياسات والتنظيمات والقرارات لمواضيع مثل الملكية، والضرائب، والإجراءات الجمركية، والحوافز التجارية، وتعريفات التجارة، وتراخيص الأعمال، ومحاربة الرشوة والفساد، واستقلالية القضاء، وكفاءة الحكومة، والسياسات المضادة للاحتكار، والاستثمار الأجنبي المباشر، والقطاع الخاص، السلوك الأخلاقي للشركات والنظام الرقابي والمحاسبي وحماية حقوق المساهمين الصغار وفعالية مجالس الإدارة، وقوة حماية المستثمر وغيرها بما يؤدي إلى زيادة المرونة والكفاءة والفاعلية.

- سياسات داعمة لبرامج البحث والتطوير وذلك عن طريق الإنفاق على المؤسسات العلمية ومراكز البحوث للقيام بالدراسات الاقتصادية والفنية اللازمة للتطوير في المجالات المختلفة وللرفع من مستويات الجودة والمواصفات والمعايير للمنتجات الوطنية والرفع من الإمكانيات التنافسية لمؤسساتنا الوطنية محلياً ودولياً. رغم عدم وجود سياسة وطنية واضحة للبحث العلمي، بل إن الإطار المؤسسي الحاضن للبحث العلمي ومؤسساته غير موجود بالصورة المطلوبة التي يحتمها حجم التحدي المعرفي الذي نواجهه بروز ما يعرف بالاقتصاد المعرفي من جهة وواقع البحث المعاش من جهة أخرى.

- قاعدة بيانات ومعلومات متطورة عن بيئة الأعمال والاستثمار والقطاعات الاقتصادية من الأمور الحيوية المهمة، بحيث تتضمن المؤشرات المالية والاقتصادية العامة ذات العلاقة وتحديثها بشكل دوري، وأن يتم الإفصاح عن المعلومات والبيانات الجديدة بشكل سريع يفيد القطاعات والأنشطة الاقتصادية. فتوفر قاعدة حديثة متطورة للبيانات يعد من المتطلبات الأساسية المهمة لتحسين أداء وكفاءة السياسات الاقتصادية والعامة، حيث يعاني المهتمين بشؤون الاقتصاد والمال من النقص الواضح في البيانات الحديثة، والتعارض والتناقض بين المتوفر منها.

IV- الخلاصة:

النتائج

- 1- من الواضح أن الأحداث في 2011 كانت سبب رئيسي في الخلل الناتج في الاقتصاد الأمر الذي أدى إلى فقدان السيطرة على السياسة النقدية والمالية وعدم القدرة على اتخاذ أي ترتيبات للمعالجة.
- 2- كل الحكومات التي انبثقت بعد الأحداث لم تراعى المقارنة ما بين الإيرادات العامة والتي تأثرت بسبب الأحداث مع ما تم إنفاقه بشكل أدى إلى اللجوء إلى الاحتياطي الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى.
- 3- الانقسام السياسي والذي قسم الأمور إلى نصفين وأدى إلى انهيار الاقتصاد ولم تستطع السياسة النقدية والسياسة المالية على مواجهة الأزمة وتفاقمها فلم يعد بمقدورها عمل أي إصلاح.
- 4- ضعف السياسة التجارية والتي لم تضع في حساباتها انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي أدى إلى إضعاف القدرة على توفير السلع والخدمات، مما أدى بدوره إلى انخفاض مستوى المعيشة لدى الأفراد.
- 5- سؤ الإدارة بالتزامن مع كل هذه الأحداث أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد بصورة أصبح من الصعب معالجة هذه الظاهرة وتصحيحها.
- 6- كل هذه المشاكل خلقت شي سلب في المجتمع وهو التفاوت في الطبقات حيث ظهرت طبقة ذات الغناء الفاحش وطبقة فقيرة غير قادرة على قوت يومها.

2.3 التوصيات

- 1- تنوع مصادر الدخل والتقليل من حدة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.
 - 2- تنوع الصادرات النفطية بما يمكن خلق مصادر إضافية من العملات الأجنبية تكون مساندة للدخل من النفط في المدى المتوسط وبديلة له في المدى الطويل.
 - 3- رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع الليبي وتحسين مستويات دخولهم في إطار تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. واقتصاد حر خالي من التشوهات والاحتكار.
 - 4- العمل على تحسين مستويات الإنتاج والرفع من قيمة الدينار الليبي.
 - 5- وضع سياسة تجارية تسهم في دعم وتنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية
- الأهم من ذلك هو توحيد مؤسسات الدولة حتى يستطيع تنفيذ كافة السياسات المالية والنقدية والتجارية

- الإحالات والمراجع :

- 1- التلغ، رامي، (2019)الأزمة السياسية تزيد في تعكير وضع الاقتصاد، مقال ببوابة افريقيا.
- 2- رقيق، أعبيد، (2017)الأزمة الاقتصادية في ليبيا الأسباب والمعالجات، مقال بعين ليبيا.
- 3- شامية، عبدالله، (2016)الاقتصاد الليبي الواقع وسبل النهوض، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.
- 4- التقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي <http://www.apastyle.org>

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عمر مفتاح الساعدي 1، (2020)، تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا(المشاكل والحلول)، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02(العدد 02)، الجزائر: المركز الجامعي أفلو، الجزائر.ص.ص 150-157.